

## مقاربة تداولية لحكمة عطائية

د. عز الدين الناجح

جامعة منوبة - تونس

### I - مقدمة الورقة :

منذ تأكد أنّ اللسانيات "هي الدراسة العلمية للغة" مع دي سوسير "1916" في دروسه، نلاحظ ازدهار ثورة المناهج والمقاربات العلمية الجادة التي انبنت على هذا الأصل الأبستيمي. والحقيقة أنّ اللسانيات بفروعها ومدارسها ومقاربتها ليست في حاجة لتأكيد نجاعة صلتها بالأدب والنصوص عامة وقد حاول ديكرو منذ "1973" طرح السؤال والإجابة عنه. بل إنّ رواد مدارس تحليل الخطاب قد سبقوه إلى ذلك ومنهم "ميشال بيشي" Michel Peucheux في مصنفه "التحليل الآلي للخطاب" "L'analyse automatique du discours" الصادر سنة 1969. وهذا المصنف على ريادته لم ينل حظّه من الدرس رغم ما جاد به في تلك المرحلة المتقدمة جدًا من سجلات لعلّ ازدهار مناويل تحليل الخطاب أحسن ثمرة له ولعلّ آخر ما وصل إليه "منقينو" و"آدام" خير دليل على ذلك.

### II - في السجال بين الملفوظ والخطاب:

في أي خانة نضع "الحكمة" وضمن أي ضروب الكلام<sup>1</sup> نقولها Catégorisation هل هي ملفوظ "énoncé" أم هي خطاب "discours" أم هي كلاهما؟ البين أنّ الحكم العطائية، حسب بنيتها القضيوية "structure propositionnel"، هي ملافيظ des énoncées. وذلك لاعتبارات بنيوية محضة تلفظية لسانية. فمعلوم أنّ الملفوظ عند "ديكرو" هو "الجملة زيد إليها المقام" أو هي "الجملة في مقام الاستعمال"<sup>2</sup> ومعلوم قبل هذا أنّ مفهوم الملفوظ في الدراسات اللسانية وتحديدًا منذ "1966" مع "بنفينسيت" قد أصبح له شأن خاصّ وآليات علمية دقيقة في التعريف والتحديد فأصبحنا نسمع بـ"اللسانيات التلفظية" و"اللسانيات التلفظ" و"اللسانيات الملفوظ" و"بنية الملفوظ"، و"معنى الملفوظ"... إلخ عوض الجملة، إلى أيّامنا هذه مع "ديكرو" و"أنسكومبر" و"موشلار" و"ريبول"؟ اللذين منذ بداية معجمهما يشيران إلى ضرورة التفريق بين

المصطلحات التالية في اللسانيات وهي (ريبول وموشلار، 1994، 22). الجملة مقابل الملفوظ /

الدلالة مقابل المعنى. Phrase Vs énoncé / Signification Vs sens.

الحقيقة أنّ "ديكرو" قد تفتّن قبلهما لهذه المسألة بل إنّهما على أساس نتائجه البحثية بنيا منطلقتهما. فهما يعتبران أنّ الملفوظ هو الجملة وقد تَمّت ببعض المعلومات عن وضعية التلّفّظ (ريبول وموشلار، 1994، 22). وهذا ما حاول تأكيده "ديكرو" في جلّ ما كتب. من كون أنّ الملفوظ هو الجملة وقد زيد إليها المقام أو "مقتضى الحال" كما يقول البلاغيون العرب فـ"ديكرو" سنة 1980 وإن تطوّر معه مفهوم الملفوظ إلى سنة 1984 عبر إيجاد أو لنقل استنباط خصائصه وهي (الاستقلالية، الترابط والانسجام، التتامي والحرية). إنّما كان عبر ركونه إلى نظرية تعدّد الأصوات "polyphonie". التي طوّرها عن "باختين" ولكن من وجهة نظر لسانية لأنّ مقارنة باختين ذات طابع أسلوبى أدبي لصيق بعلم النقد الأدبي إذا لم يكن هو. فبعد أن كان الملفوظ مجرد حدث تُلَفّظي Acte de l'énonciation أصبح قطعة من الخطاب segment du discours (ريبول وموشلار، 1994، 333). وعلى هذا الاعتبار انقلبت الشبكة المفاهيمية الاصطلاحية عند "ديكرو". وخاصة في الوحدات [الجملة، الملفوظ، المعنى، والدلالة] وهذه الشبكة الإصطلاحية<sup>3</sup> هي بمثابة المقولات الكبرى لمصطلحات فرعية منحدره عنها سيحوّرها "ديكرو" حسب تصوّره التداولي المندمج. فإذا كانت الجملة، مثلا، من اهتمامات اللسانيين فإنّ الملفوظ من اهتمامات التداوليين (ريبول وموشلار، 1994، 79).

إنّ السجال بين "اللسانيات التلَفّظية" و"اللسانيات الخطابية". لو أنعمنا النظر لوجدناه سجال على المصطلح فحسب في أغلبه وإن تعدّدت آليات كلّ فرع منها في مستوى المعالجة لموضوع الاختبار سواء أكان ملفوظا أو خطابا فإنّ الآلية واحدة. والمقصد أوحده ألا وهو المعنى وانسجامه "cohérence" لعلّ ركني التحليل والانسجام خير رائز على ذلك. فتحليل الملفوظ يضارع تماما تحليل الخطاب. وتحريّ الانسجام والكشف عنه في الملفوظ يوازي تماما ما يحدث مع الخطاب. وهذه مصادرة ننطلق منها وسيحاول هذا البحث المتواضع قدر المستطاع الكشف عنها.

## II- في الخطاب :

إذا كان الملفوظ هو الإنجاز القولي والتاريخي للجملة فإنّ الخطاب هو "مجموعة من الملافيز" (موسوعة أنكارتا، أقراص ممغنطة، تحميل 2006)<sup>4</sup>. والحقيقة أنّ "هاريس" Harris هو أول من أثار قضية الخطاب في اللسانيات مثل "بنفينسيت" 1966 في اللسانيات التلقّية. ويقترح هاريس Harris -وثمة جدل حول المسألة لسانيات الخطاب Vs لسانيات النصّ. غير أنّنا نرجّح أنّ "هاريس" وإن استعمل مصطلح "texte" فإنّه يصدق على مصطلح "discours" -تحليلاً للخطاب من خلاله يسهل الكشف عن البنية المعجميّة الدلاليّة والبنية الإعرابيّة لنصّ ما وأنظّمته<sup>5</sup> وأما ريبول وموشلار في معجمهما الموسوعي للتداوليّة 1994 يعرفان الخطاب بكونه "نشاطاً إنسانياً activité humaine تثيره رغبة وهدف معيّن من خلاله يوجّه متكلّم إلى مخاطب رسالة عبر علامات متواضع عليها" (ريبول وموشلار، 1994، 48) هذا التعريف العام جدّاً للخطاب لا فضل فيه سوى كونه ذكر عناصر الخطاب: وهي الباث والمتقبّل والرسالة والعلامة. وهي بعض عناصر "بنفينست" التواصلية -لكن الطريف في هذا التعريف أنّ موشلار وزوجته قد قدّما لنا تصوّراً للخطاب -يحيط بالخطاب في جُلّ معانيه واصطلاحاته لا ينكره اللساني ولا ينكره الفيلسوف ولا ينكره غيرهما من أهل العلوم الأخرى. فالخطاب كما هو معلوم يعرف من زاويتين الشكل (لسانيا) والمضمون (خطاب فلسفي، خطاب ديني، خطاب تقدّمي، خطاب أدبي... إلخ) وهذا الأخير لا يعيننا لأنّ مقاربتنا لسانيّة محضة تعتمد التعريف التقني La définition technique للخطاب. ومن التعريفات التقنية والعلمية للخطاب ما أورده "موشلار" و"ريبول" حيث يعتبران الخطاب "متكوّن من مجموعة من الملافيز التي يوجد بينها رابط، وهذا الرابط متعدّد الأنواع موضوعي thématique مرجعي référentielle، قضوي proportionnelle، وحجائي argumentative" (موشلار وريبول، 1994، 460) والبيّن من هذا التعريف بل المفهوم منه أنّ كلّ مجموعة من الملافيز يجمع بينها علاقة موضوعيّة مرجعيّة قضويّة وحجائيّة، إنّما هي خطاب، والحقيقة أنّ "ريبول" و"موشلار" في هذه الروابط الأربعة المحدّدة لبنويّة الخطاب قد استندوا على ديكرود في الخطاب المثالي "DI"<sup>6</sup>. الذي وضع له شرطين في (ديكرو، 1984، 83-84) وهما المقطعيّة "séquentialité" والاستقلاليّة "autonomie".

فالملافيظ المجتمعة دون هذه العلاقات والروابط لا تعتبر خطابا. وإن اجتمعت فإنها فاقدة لمقوم أساسي غير كاف من مقومات الخطاب وخصائصه وهو الانسجام *cohérence* الذي يلح علماء تحليل الخطاب على وجوب قيامه في الخطاب وهو بند من بنود أطروحتهم في عناصرها الأربعة التي نقدها ليفنسن في 1983 ولا بأس من التذكير بهذه الأطروحات التي أثبتها ريبول وموشلار (ريبول وموشلار، 1994، 487).

1/ في اللغة توجد وحدات وأعمال تنتمي إلى مجموعات متباينة تحقق انسجام الخطاب.  
2/ الملافيظ المكوّنة للخطاب المنسجم، يجب أن تكون مفصلة *segmentable*.  
3/ توجد وظيفة خاصّة وتمش خاص يحيلان على كلّ وحدة تلفظية أو عمل تلفظي هي معيار انسجامه والدليل عليه.

4/ المقاطع التخاطبية تتفاعل حسب قواعد الترابط التي يحكمها نوع العمل اللغوي.  
هذه المبادئ الأربعة أو الأطروحات، كما سماها "موشلار" وزوجته "ريبول" اتكأ عليها محلّو الخطاب وراهنوا على الاشتغال بها وحاول بعض اللسانيين التلفظيين والتخاطبيين من قبيل "ليفنسن" في كتابه المعروف 1983 "pragmatics" مقارعتها، هي ما تجعل من الانسجام "la cohérence" محطّ الرحال في المسائل الأربعة. وعليه فلئن كنّا مع محلّلي الخطاب نتحدّث على الانسجام باعتباره المقصد الأسنى من الدرس، درس تحليل الخطاب، فإنّ مع اللسانيين التلفظيين نتحدّث على ترابط الملفوظ "cohésion"<sup>7</sup> وقد يصدق هذا المصطلح مع أهل التركيب والإعراب أيضا فهم يستعملونه في المعنى الذي تستعمله اللسانيّات التلفظية *Linguistiques d'énonciation*.

وعلى هذه الأطروحات الأربعة أيضا، عالج "منقينو" تعريفات الخطاب من خمسة وجوه أوردها في مصنّفه مع "شارودو" 2002 وفي كتابه "تحليل الخطاب" 1991 الذي صدره بمدخل تعريفى يمتدّ على حوالي خمس عشرة صفحة لمعالجة كلمة خطاب "Discours". ولا بأس كذلك من التذكير بها ومحاولة إعادة صياغتها. يقول منقيتو في مستهلّ كتابه تحليل الخطاب 1991 "يجب أن نعرف أنّ كلمة / مصطلح<sup>8</sup> "خطاب" هو نفسه مؤهل لأن يكون حمّالا لاستعمالات متعدّدة منها" (منقيتو، 1991، 3).

1/ أن يكون مرادفا "لل كلام" بالمعنى السويسري، وهو التلفّظ بالملفوظ.

2/ أنّه وحدة قياس أكبر من الجملة الملفوظة، إنّهُ موضوع نحو النصّ الذي يدرس انسجام الملافيظ.

3/ في إطار نظريّات التلّفّظ أو التداوليّة تطلق كلمة خطاب "Discours" على الملفوظ الذي له أبعاد تفاعليّة على الآخر تكون مؤثّرة في وضعيّة تلّفّظيّة ما.

4/ أن يفيد الخطاب معنى المحادثة "conversation" ويكون رديفا لها.

5/ أن يكون رديفا للغة "langue" كنظام افتراضي له خصوصيّة الإنجاز في مقامات محدّدة وإن كنّا نفرّق بين دراسة عنصر ما في اللّغة من جهة وفيما يقابله في الخطاب من جهة ثانية.

إنّ هذه المقاربات الخمس لا يمكن أن تخرج في كليتها على تصوّر جدلي قوامه ثنائيّة الإنجاز والجهاز أو المنهج والموضوع ابستيميّا، طبعا، فالخطاب يتراوح تعريفه حسب الأصل الابستمولوجي للمعرف فالبنوي structuraliste يعرفه بما يقتضيه الأصل الأبستمولوجي المعتمد عليه والوظيفي fonctionnaliste يعرفه بما له من مقدّمات الوظيفيّة. واللسانيّات التلّفّظيّة تعرّفه من خلال صلته بالملفوظ والتخاطبيّة كذلك والتداوليّة ليست بعيدة عنها لكن ما يشتركون فيه كلّهم أنّ الخطاب إنجاز لا جهاز أو لنقل بلفظ دي سوسير 1916 أنّه من الكلام لا من اللّغة وبالتالي فإنّ المقام "le contexte" من العناصر أو الروائز المهمّة والأكيدة التي اشتركت هذه المقاربات في الركون إليها. وعليه كان المقام آليّة بل مطية من المطايا في تعريف الخطاب.

إنّ الخطاب في جلّ هذه المقاربات الخمس لم يخرج عمّا قاله الأوّل من "دي سوسير" و"بنفيست" فإذا هو رسالة من باث إلى متقبّل عبر قناة هي اللّغة بعلاماتها وسننها. وإن كان محلّلو الخطاب أدخلوا مصطلح "système" نظام<sup>9</sup> كرغبة منهم في صوغ منوال متميّز لمعالجة الخطاب وعلى هذا الاعتبار أراد علماء تحليل الخطاب التميّز والتفرّد عن محلّلي الملفوظ. فشرعوا بالتمييز بين الملفوظ والخطاب تشريعا منطقيا لاستغلال علمهم<sup>10</sup>. وإن كان "منقينو" قد أقرّ بأنّ تحليل الخطاب في بداياته قد ارتكز على البنيويّة ونظريّات اللسانيّات التلّفّظيّة (منقينو، 1991، 107).

هذا بإيجاز، بما يقتضيه هذا الصنف من البحوث، الخطاب والملفوظ وما أثاره من ضجة قد تصل إلى حد القطيعة الأبستمولوجية في اللسانيات. ولنا عودة بأكثر دقة في القسم الإجرائي إلى بعض الفويريقات الأخرى. لكن ما منزلة الحكمة العطائية تحديدا في هذا الزخم من التنظير اللساني الغربي.

### III - قراءة برقية للحكم العطائية (تفسير أحمد زروق نموذجاً):

كتاب الحكم لابن عطاء الله الأسكندري مصنف صغير حجمه، كثيرة شروحه وتحقيقاته. وإن كان لا يعنينا كلسانيين هذه المقدمات لأن لها فرسانها من نقاد الأدب وأهل الدراسات الحضارية لكن يكفينا أن هذا المصنف شرح أكثر من سبعة عشرة مرة فيما يروى أحمد زكي عطية 1971 عنه تحقيقه لشرح زروق الذي جاءت بعده ثلاثة شروح هي شرح ابن عميد ثم يأتي الشرقاوي والشرنوبلي (عطية أحمد زكي، 1971، 13).

وبإيجاز فإن الكتاب ينهض على ثلاثة أقسام:

1- قسم الحكم، والمواعظ، الاستبطنات.

2- قسم المكاتبات أو الإخوانيات.

3- قسم المناجاة.

أما قسم الحكم، وهو مناط مقالنا، فهو القسم الأول الذي يمثل تقريبا ثلثي المصنف. وهو عبارة عن ملافيظ تقع في شكل جمل اسمية وفعلية وإن غلبت الجمل الاسمية بالكم. وهذا له تفسير تداولي سنعرضه فيما بعد، وأما القسمان الآخران فهما قسم المكاتبات والمناجاة<sup>11</sup> وغاب هذان القسمان في جلاله الحكم وشهرتها حتى أضحي المصنف كاملا يعنون بـ"الحكم".

وفي إحصاء أثبته حسن السماحي السويديان 1998، ضم قسم الحكم مائتين وأربع وستين حكمة متفاوتة الطول ولكن بقراءة تأليفية لها. لاحظنا طغيان الجمل الاسمية المركبة بل إن درجة التركيب فيها يصل التعقيد حتى يكون أحد متمماتها نصا. من ذلك الحكمة ع120د ولا بأس من إيرادها حيث يقول "الصلاة محلّ المناجاة ومعدن المصافاة تتسع فيها ميادين الأسرار وتشرق فيها شوارق الأنوار علم وجود الضعف منك فقلل أعدادها وعلم احتياجك إلى فضلها فكثّر امدادها" (سويديان حسن السماحي، 1998، 33). وغير هذه كثير

مما اضطررنا إلى طرح ذلك السؤال في أول البحث هل الحكم العطائية ملفوظ أم خطاب؟ خاصة إذا تعلّق الأمر بدراسة مسألة الانسجام في الحكمة سواء أكانت ملفوظا أم خطابا. موضوع الاختبار هو الحكمة عدد 159 يقول فيها ابن عطاء "حظّ النفس في المعصية ظاهر جليّ وحظّها في الطاعة باطن خفيّ ومداواة ما يخفى صعب علاجه" (السماحي، 1998، 41).

دعنا نقل هذا الكلام، عوض ملفوظ أو خطاب أو محادثة، عند أهل التركيب من النحاة ثلاث جمل تامّة المعنى والمبنى الإسنادي تتوزّع كالآتي:

1- حظّ النفس في المعصية ظاهر جليّ.

2- وحظّها في الطاعة باطن خفيّ.

3- ومداواة ما خفي صعب علاجه\*.

السؤال الذي سنطرحه هو سؤال جوهري كانت قد طرحته "آن ريبول" في كتابها : "تداوليّة الخطاب من تأويل الملفوظ إلى تأويل الخطاب"، (ريبول وموشلار، 1998) والسؤال هو كيف يمكن إعطاء معنى للخطاب؟ (ريبول وموشلار، 1998، 12) هذا السؤال هو وراء ولادة علم تحليل الخطاب حسب طرح "ريبول" و"موشلار" ؟ ولعلّ المثال الذي درسته بل الأمثلة كلّها في القسم التقديمي الممتدّ من الصفحة 12 إلى الصفحة 17 تؤكّد ذلك. فالمسألة هنا مرتبطة بمقولة التأويل L'interprétation في أعَمّ معانيها لذلك اعتبرت "ريبول" و"موشلار" وحتى "منفينو" و"شارودو" أنّ تحليل الخطاب بحث في تأويله<sup>12</sup> الصحيح والمقصود المؤدّي لوظائف اللغة أولا والخطاب ثانيا على نفس القدر من النجاعة.

والحقيقة أنّ "إعطاء معنى للخطاب" مسألة تضافرت جهود عديد المعارف والعلوم للاهتمام بها وحسبنا دليلا أوليا على البلاغة والنحو. غير أنّ تحليل الخطاب كتخصّص متعدّد المشارب Multidisciplinaire يعطي للخطاب المعنى بوسائط في الدرس أقرب للعلميّة والموضوعيّة وهذا ما قد عابه عليه منكره رغم أنّه فضله الأوّل.

ففي المثال المذكور آنفا "حظّ النفس في المعصية ظاهر جليّ وحظّها في الطاعة باطن خفيّ ومداواة ما يخفى صعب علاجه". يكشف تماسكه على معناه وتماسكه coherence يكشفه تسلسله enchaînement. ويمكن الاستدلال على هذا الحكم بقواعد "كارول" الأربع (كارول 1978، 13-32) التي حوّر بعضها "كومبيت". ولا نرى بأسا من

إجراء هذه القواعد الأربع على الحكمة العطائية حتى نستكشف انسجامها. ففي قاعدة التكرار règle de répétition ينكشف الانسجام عند أخذ الكلام برقاب بعضه كما يقول القدامى: ويتّضح ذلك في الملفوظ المدروس عبر الإحالة والضمائر<sup>13</sup> المتّصلة وحظّها في الطاعة باطن خفيّ والاستبدال العجمي (ومداواة ما يخفى صعب علاجه).

وأما قاعدة التطوّر règle de progression وقوام هذه القاعدة أن يكون هذا الملفوظ، الخطاب، الآخذ برقاب بعضه بعضا مفيدا في تكراره ويعني مصطلح التطوّر عند كارول (كارول، 1978، 20) أن يحمل الخطاب الملفوظ في تطوره دلالة جديدة فلا يكرّر بعضه دون أن يتطوّر<sup>14</sup>. ويوفّر الخطاب المدروس هذا الشرط وهذه القاعدة، في القسم II والقسم III منه أي في:

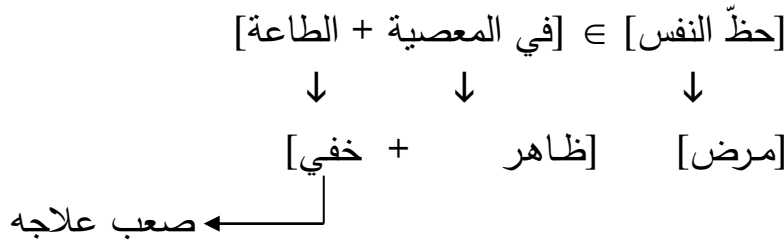
أ/ وحظّها في الطاعة باطن خفيّ.

ب/ ومداواة ما يخفى صعب علاجه.

فهذان القسمان من الخطاب في جملته / كليته يحمل دلالة ومعلومات جديدة متناصلة عن القسم الأوّل لم يتوفّر عليها. والتطوّر الذي خضعت له الحكمة هو التطوّر الخطّي progression linaire كما يسمّيه "كومبيت". الذي طور قاعدة التطوّر عند تفرّعه لأنواع التطوّر على ثلاث درجات<sup>15</sup>.

أما القاعدة الرابعة للانسجام حسب "كارول" فهي قاعدة عدم التناقض règle de non contradiction وقوامها أن لا يكون في الخطاب "لحن" يخلّ بانسجامه وتماسكه ويبدو الخطاب أعلاه متماسكا تماسكا فريدا hyper cohérent في قسمه الثالث "ومداواة ما يخفى صعب علاجه" باعتبار أن هذا القسم هو بمثابة التذييل للخطاب الذي يقيه عدم التناقض ويضفي عليه ضربا من الانسجام تتحقّق به عدّة وظائف مثل الوظيفة الحجاجيّة للغة والوظيفة التواصلية. وللمعجم في هذا الأمر نصيب الأسد إذ كثيرا ما تكشف وحدات المعجم عن عدم تناقض الخطاب وانسجامه ولو كان الأمر على صعيد المجاز والاستعارة كما يبيّنه الشكل التالي:





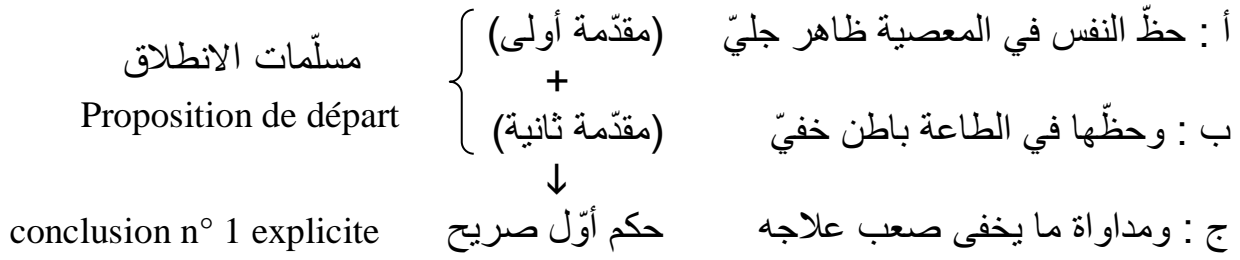
أما القاعدة الرابعة وهي قاعدة العلاقة règle de relation فقوامها التركيز على جعل الخطاب، متى يكون منسجماً، يحيل على العلاقات في الكون بشرط أن تكون هذه العلاقات مترابطة<sup>16</sup> متماسكة من قبيل ما يوفره التركيب الشرطي والعلاقة السببية والتلازمية في الخطاب. فالترابط والانسجام في الملفوظ أعلاه تحقّقه قاعدة العلاقة بما يتوقّر عليه من دلالات تقوم عليها بنيته التلازمية كما يوضّحه الشكل التالي :

أ/ حظّ النفس في المعصية ظاهر جليّ ← (ج) ومداواة ما يخفى صعب علاجه  
 ب/ وحظّها في الطاعة باطن خفيّ

إنّ قاعدة العلاقة تظهر في التلازم بين (أ+ب) وعلاقتها التلازمية بـ(ج) وذلك بما يضيفه (ج) من دلالة لـ(أ و ب)، لعلّ المقاربة الحجاجية تؤكّد نجاعة قاعدة العلاقة وتركبتها لانسجام في هذه الحكمة، إذ مدار الحجاج كما يقول ماير "إنّ مدار الحجاج هو دراسة العلاقة بين الضمني والصريح" (ماير، 1983، 112). وذلك بما يوفره القسم (ج) من استلزامات هي في الأصل منحدره من "أ" و"ب". وهي بمثابة المفاهيم والمقتضيات التي يروم الباث المحاجة بها.

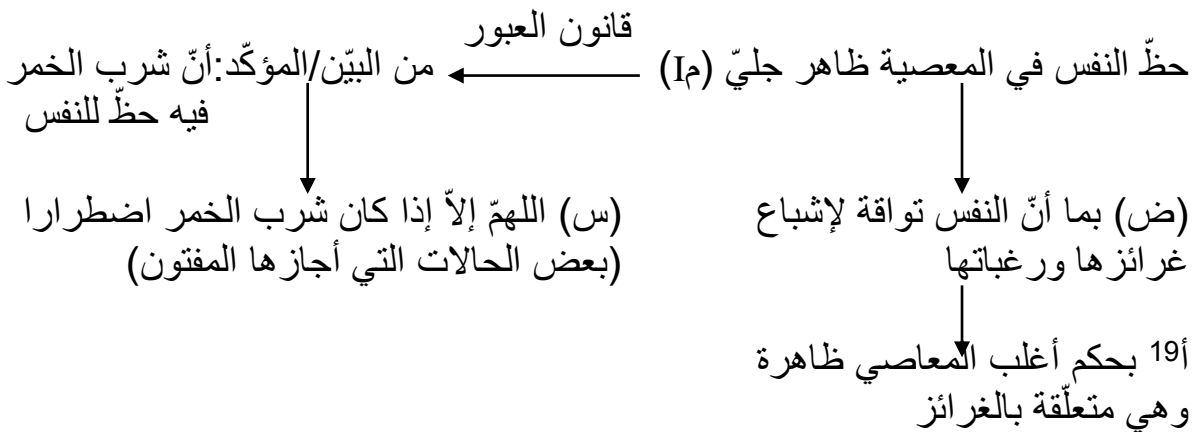
إنّ قواعد "كارول" الأربع قد برهن على نجاعتها الحكمة العطائية. ولكنّ الأمر قد يزداد وضوحاً إذا قلّبنا الخطاب في مقاربة تداوليّة، وليس بيان حجاجيّة هذا الخطاب إلّا مطية من مطايا سدّ فراغ لما لم تطله قواعد "كارول" وصاحبه "كومبت". إذ المقاربة الحجاجية في اعتبارنا، توفرّ لمسائل تحليل الخطاب<sup>17</sup> حلولاً عبر مناويلها، المقاربة الحجاجية، التي تكشف عن استراتيجية قدّ الخطاب وتعديله régulation. ولعلّ المنوال المنطقي لتولمين 1958 في كتابه استعمالات الحجاج uses of argumentation يمكن اعتباره نموذجاً جيّداً جداً لاستثماره هنا ولا سيما وقد استثمره من قبل (فان ديك 1990، وآدام 2001)<sup>18</sup>. أو منوال التداوليّة المندمجة لصاحبيه "ديكرو" و"أنسكومبر" في مصنّف "الحجاج في اللّغة" 1983 الذي طوّره شيئاً ما "موشلار" في مصنّفه "الحجاج والمحادثة : نحو تحليل

تداولي للخطاب" 1985. ولييان انسجام الخطاب حاجيًا يمكن قراءته في الشكل التالي على طريقة تولمين (بتحويل منا).



conclusion n° 2 implicite  $\left\{ \begin{array}{l} = \text{إذن، لا بدّ من التركيز على مجاهدة النفس} \\ \text{وبيان حظّها في الطاعة لرصده وكشف خفائه} \end{array} \right.$

إنّ هذه القراءة التي اقترحنا في الحقيقة تعود في أصولها إلى مناويل "تولمين" الثلاثة وإن حوّرنا في الشكل لكن عناصر "تولمين" الأساسية وهي [م.ض.ن] التي علّق عليها صولة قائلاً: "والحقّ أنّنا غير مطمئنين إلى نظرية تولمين الحاجية هذه اطمئنانا كاملاً لأسباب أهمّها أنّ أركان تولمين الثلاثة الأساسية أي "م" و "ن" و "ض" يذكّرنا عددها ونهج الاستدلال المتوخّى فيها بنهج الاستدلال الأرسطي في بناء الأقيسة المنطقية على طريقة "مقدمة صغرى، مقدمة كبرى، إذن نتيجة" وهو بناء يشير "تولمين" إليه صراحة ملاحظاً بساطته وعدم قدرته على استيعاب كافة الحجج" (صولة عبد الله، 29، 2001). ولو طبقنا المنوال في صورته الأصلية لتحصلنا على الشكل التالي:

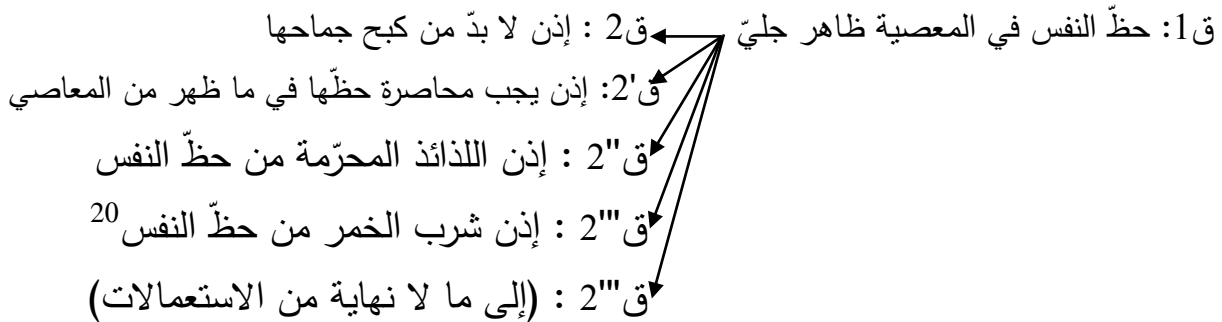


ومهما يكن من أمر فإنّ فضل منوال "تولمين" قد بدا بيّناً في منح الخطاب وسيلة للبرهنة على انسجامه وهيكلته بل دعنا نقل مع "ديكرو" بنيويته structuralisation التي حاول "ديكرو" في ثمانينات القرن الاشتغال عليها ضمن مقولة الخطاب المثالي : Discours idéal الذي صاغ له شروطاً ومعايير خاصّة تحدّد مثاليته التي هي في نهاية المطاف

بنيويته وعليه فإنّ مقارنته ومنواله الحجاجي كان يصبّ في هذا المبحث. وذلك عند اشتغاله على اعتبار الحجاج توجيهها محضاً إذ يقول "إنّ الحجاج يكون بتقديم المتكلّم قولاً أولاً (ق1) أو مجموعة من الأقوال يفضي إلى التسليم بقول آخر (ق2) أو مجموعة أقوال أخرى" (ديكرو وأنسكومبر، 8، 1988).

وعادة ما يكون (ق1) أي القول الأول أي المعطى بمصطلح "تولمين" ومسلّمة الانطلاق باصطلاح "بيرلمان" و"تيتيكاه" من قبيل المصرّح به l'explicite في حين أنّ (ق2) يمكن أن تكون ضمنيّة أو صريحة وأطرف الحجاج ما كانت فيه (ق2) من قبيل الضمني implicate وبقدر ما تتوغّل (ق2) في الضمنيّة يكون الحجاج ناجعاً وناجحاً، لكثرة الاستلزمات التي يوفّرها وتزكّيها في ذلك المواضع topoï ويمكن إجراء هذا الكلام النظري على الحكم كخطاب في كليّتها، وفي ذلك برهنة على استوائها خطاباً متكاملًا، كما يصدق المنوال على ملافيظ الحكمة عبر عمليّة التجزئيّة décomposition ويمكن للأشكال التالية بيان ذلك.

## I- الشكل الأوّل :



وما قيل في "حظّ النفس في المعصية ظاهر جليّ" باعتباره (ق1) يقود إلى (ق2). يصدق على "وحظّها في الطاعة باطن خفيّ" باعتباره (ق1) يقود إلى (ق2) أخرى ويصدق على "ومداواة ما يخفى صعب علاجه" باعتباره هو الآخر (ق1) يقود إلى (ق2) التي هي ضمنيّات القول ونتائجه. ولكن كيف يكون تحليل الخطاب إذا اعتبرنا الخطاب كلّه أي الحكمة بمثابة (ق1).

## II- الشكل الثاني :

(ق1) حظّ النفس من المعصية ظاهر جليّ، وحظّها في الطاعة باطن خفيّ، ومداواة ما يخفى صعب علاجه

- للنفس حظوظ لا بدّ من مجاهدتها
- لا بدّ من مجاهدة حظوظ النفس من المعصية وفي الطاعة
- لا بدّ من التحريّ من حظوظ النفس في الطاعة
- لا بدّ من التركيز على النقاط الخفية في المجاهدة
- ..... ن n (الخ...)

إنّ تعدّد الاستلزمات أو النتائج. إنّما مردّه المقامات أو الوضعيّات التلقّظية على حدّ عبارة أوريكيوني situations énonciatives<sup>21</sup>. وتعدّها هذا ليس علة أو عيباً أو حالة مرضية في اللغة كما يدّعي بعض اللسانيين المنطقة. وإنّما هو لخصوبة المنطق الداخلي للغة وعليه كان "ديكرو" وصاحبه واعيين عندما قسّما الحجاجيّة إلى نوعين الحجاجيّة القويّة argumentativité forte حجاجيّة ضعيفة argumentativité faible ولذلك أوجدا العوامل للثانية والمواضع للأولى. وهذان العنصران العوامل الحجاجيّة opérateur argumentatif والمواضع topoï هو ما به يمكن أن تتقلّص الاستلزمات ويتّضح الفاسد منها من الصواب فيها هذا إذا لم نعتبر الحكمة في حدّ ذاتها موضعاً يحتكم إليها ومخزن حجج يحاج بها. فهي من قبيل الأمثال والمتعارف عليه من منظومة اجتماعيّة ما وبعبارة أخرى هي في ذاتها موضع. ويؤيّد تصوّرنا هذا ما أورده أحمد زروق في شرحه لهذه الحكمة (زروق أحمد، ت899هـ، شرح الحكم العطائية، تح، أحمد زكي عطية، 1971، ص ص 248-249) حيث يورد الشيخ مقاربة تقوم أصولها على النظرية اللغويّة عند الأصوليين على محوري المفهوم le sous entendu والمقتضى le présumé بأصنافهما فكانت الحكمة بذلك، أي بما تحتويه من مفاهيم ومقتضيات، بمثابة الموضوع topos بل دعنا نقل بمثابة مسلمة الانطلاق proposition de départ أو بلفظ الفلاسفة بديهية postulat.

**خاتمة:** بدا بيننا من خلال المقاربة اللسانية التداوليّة أنّ الحكم العطائية وما ضارعتها من الملافيظ تنهض بطاقة حجاجيّة صارخة. وسمح لنا المنوال الحجاجي واستثماره من تحليل

الملفوظ إلى تحليل الخطاب بالوقوف على نجاعة هذه المناويل. التي بيّنت الجانب التلقّظي في الحكمة مرّة والجانب الخطابي فيها مرّة أخرى. ولعلّ توفّر النقاط أو الشروط الستّة التي حصرها "شارودو" و"منقينو" (شارودو ومنقينو، 2002، 186-189) لتحديد ماهية الخطاب خير دليل على ذلك إذ الحكمة التي عالجناها قد برهنت على توفّر هذه الشروط الستّة فيها فأضحت بذلك خطابا.

إنّ الجدل والسجال القائم اليوم في الدرس اللساني بين الملفوظ والخطاب إنّما هو برهان ساطع على ثراء اللّغة. وتعتد نظامها الذي يوفّر إمكانات عدّة من القراءات والمقاربات ولئن أفلح المختصّون من اللسانيين في إيجاد حدود للملفوظ بمساعدة منطق اللّغة واشتغالها فإنّ الشقّ الآخر، المختصّون في الدراسات الخطابيّة، حاولوا مقارنة الخطاب بآليات علميّة دقيقة كنّا أشرنا في ثنايا البحث إلى بعض المحاولات فيها. (انظر كومبيت وكارول). فأصبحنا معهما ومع الذين من بعدهم إزاء مقاربات ناضجة في تحليل الخطاب من خلال دراسة مسألة الانسجام وهي الهمّ الأعظم لكلّ مدارس واتّجاهات تحليل الخطاب. فهل تكون حاجيّة الخطاب رهين انسجامه؟ أو لنقل هل تكون فائدته pertinence رهين انسجامه؟

- 1- بحثنا هذا ليس متعلقاً بما له صلة بالجنس الأدبي أو النوع أو النمط الكتابي فهذه المسائل لها فرسانها من أهل النقد الأدبي والمباحث الأجنبية إنما ما نحن بصددده هو المقاربة اللسانية الصرفة.
- 2- راجع ما كتب ديكرود منذ 1973 وما قاله "موشلار" و"ريبول" عن "ديكرود" في "معجمهما الموسوعي للتداولية 1994. خاصة في الشبكة الاصطلاحية الخاصة بـ"ديكرود".
- 3- في مصطلح المعنى يقول ديكرود في 1980، Les sens de l'énoncée est l'image de son énonciation.
- 4- هذا التعريف ينكره ديكرود انظر (ريبول وموشلار، 1994، 244).
- 5- يمكن مراجعة ما ورد في الموسوعة المذكورة أعلاه بمدخل Analyse du discours.
- 6- DI اختصار لـ discours idéal الذي اشتغل على دراسته ديكرود منذ بداية الثمانينات.
- 7- راجع الوحدات الاصطلاحات : connexité, connexion, cohérence, cohésion في معجم ريبول وموشلار 1994 وفي معجم شارودو ومنقينو 2002 وإن كان الأول فيما نرى أكثر دقة وصرامة علمية لقيامه على توضيح المسائل بالأمثلة التي قد لا تصدق في بعض الأحيان مع لغة العرب.
- 8 - « Il faut reconnaître que le terme « Discours » est lui-même susceptible d'une multitude d'emplois » (Maingueneau Dominique, 1991, 3).
- 9- انظر منقينو، في 1991، 15.
- 10- راجع التمييز العلمي الدقيق بين الخطاب والملفوظ الذي أورده "جيسبان" "Guespin" في مجلة اللغة Language عدد 23 لسنة 1971، ص10، وإن كان المقال قديماً نسبياً إذ أنجزه صاحبه في بداية السبعينات وهي مرحلة بداية البداية في نشأة علم تحليل الخطاب في فرنسا على ما يروى "منقينو".
- 11- اعتمدنا التقسيم الذي أورده حسن السماحي سويدان في النسخة التي أشرف على تصحيحها والتعليق عليها وهي أحدث النسخ الصادرة في 1998، وهي نسخة محمولة.
- \*- كلمة علاجه يبدو أنها زائدة غاب على المحقق حذفها، لأنّ المعنى أفصح وأتمّ بدونها.
- 12- لاحظنا في قراءة خاصة لبعض النصوص المؤسسة لعلم تحليل الخطاب لاحظنا أنّ مسألة التأويل بل مصطلح التأويل مصطلحاً مركزياً لأنّه غاية الغايات من هذا العلم ولأنّ التحليل قائد للتأويل والفهم والإفهام كعمليتين أساسيتين في الممارسة الإنشائية.
- 13- مسألة الضمائر هنا مهمة جداً في الإحالة والانسجام وهي نفسها قد تقتضي بحثاً مفرداً. ولكن تكفي الإحالة على أطروحة الأستاذ الشاذلي الهيشري التي عنوانها "الضمير بنيته ودوره في الجملة" 2003. تحت إشراف الأستاذ المهيري.
- 14- يقول كارول بلفظه ما يلي : « Il faut que son développement s'accompagne d'un apport sémantique constamment renouvelé » (Charolles, M, 1978, 20).

- 15- راجع "كومبيت" 1978 في المقال الصادر بالدورية اللغة الفرنسية عدد 38، ص ص 74-86، حيث عالج "كومبيت" قاعدة التطور عند كارول واستخرج منها ثلاث أنواع من التطور الدلالي وطبقها على قصص الأطفال.
- 16- يقول كارول بلفظه في قاعدة العلاقة : « pour qu'une séquence où un texte soient cohérents, il faut que les faits qu'ils dénotent dans le monde représenté soient reliés » (Charolles M., 1978, 31).
- 17- الأستاذ عبد الله صولة قدّم درسا عنوانه : "المناول الحجاجية في تحليل الخطاب" لحلقة الماجستير، دورة 2006/2005. وقد تفتّن الرّجل إلى صلة المناويل الحجاجية بمسائل تحليل الخطاب ونحن نشاطره الرأي في كون المناويل الحجاجية توفّر لتحليل الخطاب آليات تخصبه وأنّ الحجاج يمكن أن يكون مخبرا جيّدا جدّا لتحليل الخطاب.
- 18- أمّا "فان ديك" فإنّه استثمر منوال "تولمين" في مقاله له صدر سنة 1990 عنوانه "الحجاج والعنصرية" وترجمه إلى العربية "محمد طروس" 1993 بمجلّة الحكمة عدد 2، وأمّا "آدام" فإنّه قد استثمر نفس المنوال في كتابه "النصوص أنواعها وطرزها" 2001 (الطبعة 4) وقد استعمله أيضا في كتابه "الحجاج الإشهاري" 1997 مطبقا المنوال على بعض الخطابات الإشهارية.
- 19- نتبنّى في هذا المقال الترجمة التي اجتهد الباحث عبد الله صولة في إجرائها على أجزاء المنوال التولميني وهي كالآتي (صولة عبد الله، 2001، 26-27).
- م : المعطى donnée، ض : ضمان garantie، أ : عنصر الأساس fondement، س : عنصر الاستثناء condition de réfutation، وج : الموجّهات الجبهيّة qualificateur modal.
- 20- قد لا يقبل بعضهم هذا الاستدلال العلمي الذي توخّيناه ويحاجبنا بأنّه انطباعي لا علميّة فيه ولكن نردّ عليه بقول "ديكرو" في المواضيع topoï التي هي بمثابة المصفاة فكلّ عصر وفي كلّ مصر مواضيع تحكم المنظومة الاجتماعيّة ونحن لإصدار هذه النتيجة انطلقنا من موضع topos كون الخمر حرام ومعصية. وفي الحقيقة أنّ المواضيع هي ما به أنقذ "ديكرو" وصاحبه نفسيهما من الخلل المنهجي في نظرية الحجاج (انظر : الناجح عز الدين، 2004).
- 21- راجع مصتّفها الضمني l'implicite خاصّة حيث عرضت أقسام الضمني معلّلة ذلك التقسيم في أغلبه بوضعيّات التلقّظ.